

" تنفيذ متابعة نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات "نظام التكامل"

الحضور (مع حفظ الألقاب):

محمود صلاح الدين، شريف جرادات، بسام الخطيب، محمد أبو حميد، إسماعيل محمد حماد، خلود السيد، مها عواد، لمياء شلالدة، شذى عودة، أمنة أبو عين، نوال التميمي، نهاد وهدان، فاطمة ردايدة، إباد تيم، منتهى عقل، سحر القواسمي، وفاء أبو لبدة، بثينة خضر، جيهان دعيبس، بركات سمور، مي عبد الهادي، راما عبد الرحمن، سامي سحويل، خالدة أبو صبيح، سناء العاصي، عقاب عبد الصمد، حياة البزار، نجمة سمحان، فاطمة دعنا، يوسف عودة، ميسر ريان، سونا نصار، وفاء الحسن، وفاء معمر.

طاقم "مفتاح":

حنان قاعود، حنان سعيد، محمد عبد ربه

مقدمة

بالإشارة إلى متابعة نظام تكامل" نظام التحويل للنساء المعنفات" الذي صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 10/12/2013 والذي أقر بناء على تنسيب من وزارتي المرأة والشؤون الاجتماعية، بهدف إرساء القواعد التي تشكل مجموعها ميثاقا وطنيا للتعامل مع النساء المعنفات وتحقيق الحماية والرعاية للمرأة في القطاعات الصحية والاجتماعية والقضائية، وإرساء قواعد وأسس تحكم وتوضح الإطار الموجه الملزم للعلاقة المهنية مع المنتفعات، نظمتها مؤسسة "مفتاح" في الرابع والعشرين من كانون أول 2014 جلسة سياسات عامة في فندق غراند بارك في رام الله، بالشراكة الكاملة مع وزارتي المرأة والشؤون الاجتماعية، وبالشراكة والتعاون مع مجلس الوزراء، وبعض وكلاء الوزارات، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، والشرطة، حيث تم تقييم تطبيق النظام المذكور وآليات مواجهة التحديات في تنفيذه داخل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

وكان من أهم مخرجات هذه الجلسة، عقد جلسة استكمالية في وزارة شؤون المرأة بدعوة من وكيل الوزارة، والتي أوصت بتشكيل لجنة لمتابعة إنفاذ قانون تكامل في فترة تجريبية مدتها ثلاثة شهور انتهت في نهاية شهر آذار من العام 2015، للوقوف على التحديات التي واجهت الفترة التجريبية، علما بأن "مفتاح" ستنظم خلال العام الحالي 2015، وضمن منظور الحماية والمساواة الممول من أُل UNFPA، جلسات استكمالية سياسية حول نظام تكامل، حيث تسعى "مفتاح" من خلالها إلى مساءلة من تقع على عاتقه مسؤولية إنفاذ النظام، لتفعيله بين الوزارات.

وشملت توصيات الجلسة الأولى، والتي عقدت في فندق غراند بارك، ما يلي:

أولاً: تأكيد الوزارات والهيئات المختلفة على الوقوف إلى جانب المرأة، ومناهضة العنف ضدها.

ثانيا: الدعوة إلى دراسة أسباب وجذور العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، مع الإشارة إلى العامل الاقتصادي الذي يلعب دورا كبيرا في تصاعد موجة العنف.

ثالثا: الدعوة إلى التفكير بخطة عمل جماعية تدرس سبل الوقاية من العنف ومكافحته.

رابعا: ضرورة وأهمية تمكين المرأة اقتصاديا، وحمايتها من الجوع والفقر، مع الإشارة إلى تزايد أعداد الحالات الفقيرة وارتفاعها على نحو مستمر.

خامسا: التأكيد على الدور القانوني لوزارة العدل، واعتبار العنف ضد المرأة أو تعنيفها جريمة.

سادسا: الدعوة إلى سد الثغرات فيما يتعلق بالتنسيق المهني القائم حاليا بين جميع الجهات ذات العلاقة والاختصاص. وضرورة إدراك وتقدير المخاطر التي توجه المرأة المعنفة، والتعامل مع نفسية الضحية، وعدم الاعتماد على أسلوب الإنقاذ اللحظي للمرأة المعنفة.

سابعا: سن قوانين رادعة لمعاقبة المعتدي، ووضع سياسات مكتوبة وواضحة بشأن أفضل الخدمات التي يمكن تقديمها.

ثامنا: تعميم نظام التحويل على جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، بحيث يصبح الثقافة السائدة في إطار التطبيق والتنفيذ.

تاسعا: متابعة وتقييم آليات التنفيذ.

عاشرا: توفير فرص بديلة للنساء العاملات في المستوطنات.
أحد عشر: عقد جلسة استكمالية.

مراحل تحضيرية

وقد سبق انعقاد هذه الجلسة، مراحل تحضيرية، تمت بالتنسيق والتعاون مع مكتب الأمين العام لمجلس الوزراء، وشملت زيارة الوزارات الحكومية ذات العلاقة بنظام تكامل وهي: (الصحة، المرأة، العدل، الشؤون الاجتماعية، الداخلية) بهدف تسجيل الملاحظات حول نظام تكامل منذ أن تمت المصادقة عليه، والمعوقات التي حالت دون تنفيذ النظام بشكل فعلي وواقعي، وكان من أبرزها: عدم جاهزية المؤسسات (مقدمي الخدمات) لتطبيق النظام من حيث الموارد البشرية واللوجستية في المؤسسات، ووجود ثغرات في النظام، وغياب نص مباشر وصريح حول آلية الطب الشرعي والحكم فيه داخل النظام، قلة الوعي والمعرفة بنظام تكامل، ما يستوجب وضع إرشادات مفصلة ومبسطة لمقدمي الخدمة في الوزارات، وعدم وجود قاعدة بيانات إلكترونية تسهل على مقدمي الخدمة معرفة تاريخ الحالة المعنفة لمتابعتها والتعامل معها، ومحاولة دراسة أنظمة التحويل المعمول فيها في بعض المؤسسات الأخرى كوكالة الغوث وربط الأنظمة ببعضها البعض وتكون نظام وطني موحد، وعدم وضوح آليات التنفيذ لدى الوزارات وضعف التواصل والتشبيك فيما بينهم بما يخص نظام تكامل.

النقاش العام

لقد باتت من الضرورة بمكان الإسراع في تنفيذ وتطبيق نظام تكامل على المستوى الوطني بحيث تقوم الوزارات والدوائر الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، وهيئاته المختلفة كل بدورها في هذا المجال، ودراسة الثغرات والتحديات التي تواجه تطبيق هذا النظام، للتغلب عليها، ثم القيام مراجعة شاملة لنظام تكامل تشمل مختلف بنوده، وأدوار الهيئات الرسمية والأهلية التي يقع على عتقها مسؤولية تنفيذه، ما يتطلب من جميع القوى بذل جهودها في هذا الإطار.

الشؤون الاجتماعية

جرى التأكيد على وقوف الوزارة إلى جانب المرأة والعمل على مناهضة العنف ضدها. ودراسة أسباب وجذور العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني. وكذلك التأكيد على أهمية العامل الاقتصادي الذي يلعب دورا كبيرا في تصاعد موجة العنف، بالإضافة إلى وضع خطة عمل جماعية تدرس سبل الوقاية من العنف ومكافحته.

قطاع العدالة

تم التأكيد على الدور القانوني لوزارة العدل، واعتبار العنف ضد المرأة أو تعنيفها جريمة. وضرورة العمل على سد الثغرات فيما يتعلق بالتنسيق المهني القائم حاليا بين جميع الجهات ذات العلاقة والاختصاص. وإدراك وتقدير المخاطر التي توجه المرأة المعنفة، والتعامل مع نفسية الضحية، وعدم الاعتماد على أسلوب الإنقاذ اللحظي للمرأة المعنفة. والإسراع في سن قوانين رادعة لمعاقبة المعتدي، ووضع سياسات مكتوبة وواضحة بشأن أفضل الخدمات التي يمكن تقديمها للضحايا. عقد ورشة عمل خاصة لمؤسسات قطاع العدالة المختلفة.

قطاع الأمن

جرى التأكيد على أن معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة عبر: الشؤون الاجتماعية، الصحة، الداخلية (من خلال الشرطة)، وضرورة بناء قدرات الطواقم الفنية التي تتعامل مع الحالات المعنفة، أو التي تتعرض للعنف، وتبني برنامج للتوعية الشاملة حيال العنف، بما يشمل أيضا نشر الوعي بين الرجال، وعدم اقتصرها على النساء فقط. وأهمية العمل على تأهيل وإعداد الكوادر المدربة القادرة على التعامل مع الضحايا من النساء المعنفات.

مجلس الوزراء

ضرورة الإسراع في إقرار قانون حماية المرأة من العنف، وحث أئمة المساجد على القيام بدور إرشادي وتوعوي في هذا المجال. والتأكيد على أهمية عمل الوحدات النفسية في جميع الوزارات والهيئات ذات العلاقة مع المتهمين بالعنف، لدراسة أسباب هذه الظاهرة، وتحليلها. والمباشرة بأتمتة المعلومات حول حماية المرأة من العنف، وبناء قاعدة المعلومات الضرورية للقيام لاحقا بعملية التقييم المطلوبة. والقيام

بالتشبيك اللازم من أجل تنفيذ القرارات ومتابعتها مع السلطات التنفيذية، بما في ذلك التعديلات والملاحظات على بعض الأنظمة.

وزارة شؤون المرأة

التأكيد على ضرورة دراسة أسباب وجذور العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، والتشديد على العامل الاقتصادي في ممارسة هذا العنف، ووجوب التفكير بوضع خطة جماعية تناقش سبل الوقاية للحد من هذه الظاهرة، بالإضافة إلى أهمية تكامل جهود الوزارات فيما بينها بهذا الشأن، وعقد اجتماعات دورية، في حين تمت دعوة لعقد جلسة استكمالية تشارك فيها مختلف الأطراف ذات العلاقة.

مؤسسات المجتمع المدني:

مراجعة ما يتم تقديمه من خدمات مقدمة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وتقييم مستوى هذه الخدمات وجودتها وجدواها. وضع قطاع غزة بالاعتبار في كل ما يتعلق بالأنشطة والخطط والبرامج لمكافحة العنف ضد المرأة، ودعوة جميع الشركاء للعمل في غزة.

الجلسة الاستكمالية

فيما عقدت ورشة العمل الثانية وهي جلسة استكمالية تنفيذًا لتوصيات ورشة العمل الأولى، في مقر وزارة شؤون المرأة يوم التاسع والعشرين من كانون الثاني 2014، بحضور وكيل الوزارة السيد يسام الخطيب، ومندوبين عن وزارات الصحة، والشؤون الاجتماعية، والداخلية من خلال جهاز الشرطة، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، ومنها "مفتاح".

القطاعات المشاركة

قطاع الأمن

وضع الآليات المناسبة لتدريب الكوادر المؤهلة التي ستعمل مع النساء المعنفات.

العدالة

تعديل القوانين القديمة البائدة، وبالتالي المباشرة بتطبيق وإنفاذ نظام التحويل.

وزارة شؤون المرأة

تشكيل لجنة فنية مصغرة من جميع مقدمي الخدمات التي ذكرت سابقاً، ومن جميع الجهات التي تعمل على الأرض، ومخاطبة جميع الجهات بطبيعة عمل اللجنة، من خلال الزيارات الميدانية لمختلف الوزارات ذات العلاقة. وتكون مهمة هذه اللجنة: قيادة الجهد الخاص بتطبيق النظام، والتثبيت من التزام الجهات ذات الاختصاص بتطبيق النظام، في فترة تجريبية أولى مدتها ثلاثة أشهر.

- التأكيد على أهمية قياس الاحتياجات وتحديد الأساسي منها.

- تعريف اللجنة، ودورها، ومهامها، باعتبارها لجنة فنية لتطبيق وإنفاذ نظام التحويل (أي أنها لجنة إنفاذ التحويل الوطني للنساء المعنفات).
- التأكيد على أهمية دور الرقابة، والإعلام على عمل اللجنة وما حققته من إنجازات.
- اللجنة من الناحية الإشرافية، تدار من قبل وزارة شؤون المرأة، وهي التي تشرف على عمل اللجنة الفنية. والعمل على تطبيق نظام التحويل في المؤسسات ذات العلاقة.

تحديد أهداف عملية اللجنة ، ومنها:

- 1- تعميم نظام التحويل على جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، من خلال الوزارات ذات العلاقة المباشرة، وقد اتفق على برنامج عمل لكل وزارة حسب تخصصها وصلاحتها، وما يمكن أن تقدمه.
- 2- متابعة وتقييم آليات التنفيذ.
- 3- تعديل وتطوير نظام التحويل من خلال اقتراحات وتوصيات تقدم لغرض تطوير النظام.
- 4- نشر نظام التحويل على الصفحة الالكترونية لوزارة شؤون المرأة، وتعميمه على الأطراف الشريكة.

مؤسسة "مفتاح"

دور "مفتاح" مساند وداعم لبعض برامج التدريب التي يتفق عليها، وفي جزء منه توعوي من خلال منسقات "مفتاح" في المحافظات المختلفة، عبر ورش العمل، وجلسات النقاش.